● أخبار قصيرة

كندا والاتحاد الأوروبي يبحثان «تحالفاً فريداً»

أعلن رئيس الوزراء الكندي مارك كارني أن بلاده تتطلع إلى إقامة «تحالف فريد» مع الاتحاد الأوروبي، مؤكداً أن أوتاوا تسعى للانضمام إلى التكتل، بل لبدء محادثات بشأن شراكة تقوم على القيم والأولويات المشتركة. وجاءت تصريحات كارني بعد تقارير أفادت بأن الاتحاد الأوروبي منفتح على بحث صيغة تمنح كندا وضع «العضوية المنتسبة»، وهي فكرة لم تُستحدث بعد. ويركز الجانبان على توسيع التعاون في مجالات الطاقة والذكاء الاصطناعي والدفاع والمعادن الحيوية، إلى جانب تسهيل حركة السلع والخدمات والعمال المرتبطين بسلاسل الإمداد الإستراتيجية.
وأعلن البرلمان الأوروبي فتح مكتب فرعي في أوتاوا، مؤكداً التزامه بتعزيز الحوار السياسي والتعاون مع كندا. ومن المقرر أن يزور كارني فرنسا وبريطانيا، ويلقي كلمة أمام البرلمان الأوروبي، لدفع الشراكة.

فنلندا وإستونيا والردع النووي الفرنسي

أعلن رئيس الوزراء الإستوني كريستن ميخال أن بلاده تجري مباحثات مع فرنسا للانضمام إلى مبادرة الردع النووي الفرنسية، بعد إعلان فنلندا انضمامها إليها، لتصبح الدولة الأوروبية العاشرة المشاركة فيها.
وأوضح ميخال أن المبادرة ما تزال قيد النقاش، معتبراً أن تعزيز الردع النووي الأوروبي يمثل رسالة مهمة إلى روسيا، فيما تبقى إستونيا، باعتبارها عضواً في حلف الناتو، تحت مظلته النووية.
وتتيح المبادرة للدول المشاركة استضافة طائرات فرنسية مسلحة نووياً بصورة مؤقتة، مع احتفاظ باريس بالسيطرة على ترسانتها.
وتأتي الخطوة في إطار إعادة أوروبا تقييم أمنها، بعد انضمام فنلندا إلى الناتو عام ٢٠٢٣، ورفع برلمانها الحظر الشامل على الأسلحة النووية في يونيو، وسط مساعٍ لتعزيز التعاون الدفاعي الأوروبي في ظل التوتر مع روسيا.

الذكاء الاصطناعي على طاولة مجلس الأمن

يعقد مجلس الأمن الأسبوع المقبل اجتماعاً مخصصاً لبحث التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي وانعكاساته على الأمن، وفق مصدر دبلوماسي فرنسي. ومن المتوقع أن يحتل الملف موقعاً متقدماً في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتدفع فرنسا، التي تتولى رئاسة المجلس خلال سبتمبر، نحو مناقشة المخاطر الوجودية للذكاء الاصطناعي، وسط تحذيرات من خبراء وشركات عاملة في المجال.
وتأتي المبادرة في ظل دعوات لإبطاء تطوير النماذج الأكثر تقدماً لدواعٍ أمنية، وتحذيرات من استغلال التكنولوجيا في هجمات سيبرانية، واحتمال تجاوز الأنظمة المتطورة قدرة البشر على السيطرة عليها. كما تتزايد المخاوف من غياب ضوابط دولية موحدة لتنظيم هذه التقنيات.

صراع الممرات الاستراتيجية

حين تصبح الجغرافيا سلاحاً.. هرمز وباب المندب يضيّقان الخناق على واشنطن

الوفاق/ من هرمز إلى باب المندب، تتقاطع خرائط النار مع خرائط الطاقة، وتدخل التجارة العالمية واحدة من أخطر لحظاتها. فمضيقان يفصل بينهما آلاف الكيلومترات، لكنهما يجتمعان عند نقطة واحدة: القدرة على التحكم في شرايين الاقتصاد العالمي. في باب المندب، تتجه التطورات الميدانية على الساحل الغربي اليمني، من الحديدة إلى المخا وصولًا إلى ذو باب وجزيرة ميون، نحو إعادة صياغة قواعد الملاحة في واحد من أكثر الممرات البحرية حساسية في العالم، وفرض معادلة تهدد أمن الممر ودوره كأحد شرايين التجارة العالمية. وفي الجهة الأخرى، يبقى مضيق هرمز بوابة طاقة الخليج الفارسي إلى الأسواق الدولية.
وإذا اجتمع الضغط على المضيقين في توقيتٍ واحد، فإن التداعيات لن تتوقف عند ارتفاع أسعار النفط أو كلفة الشحن، بل قد تمتد إلى سلاسل الإمداد والتضخم وأمن الطاقة. هنا تحديدًا تتجاوز المسألة حدود الجغرافيا، لتصبح اختبارًا مباشرًا لقدرة الولايات المتحدة على حماية الممرات العالمية، وعلى إدارة كلفة النفوذ في منطقة تتغير قواعدها بسرعة.

هرمز وباب المندب.. شرايين تحت الضغط

تكمن أهمية هرمز وباب المندب في موقعهما ضمن شبكة حيوية لحركة الطاقة والتجارة العالمية. فهرمز يشكل بوابة رئيسية لتدفقات النفط والغاز من الخليج الفارسي، بينما يمثل باب المندب ممراً محورياً للتجارة بين آسيا وأوروبا عبر البحر الأحمر وقناة السويس.
وأي تهديد للممرين لا ينعكس على الملاحة وحدها، بل يمتد إلى كلفة النقل وسلاسل الإمداد والصناعة والزراعة والطاقة، ما يحوّل الجغرافيا البحرية إلى عامل ضغط مباشر على الاقتصادات والحكومات.

هرمز.. نقطة حساسة في سوق الطاقة

يمثل مضيق هرمز نقطة شديدة الحساسية في سوق الطاقة العالمية، ولذلك فإن أي اضطراب واسع فيه قد يدفع الأسواق إلى تسعير مخاطر إضافية حتى قبل حدوث نقص فعلي ومستمر في الإمدادات. وفي أسواق النفط، لا تحدد الأسعار الكميات المتاحة وحدها، بل تؤثر فيها أيضاً التوقعات وحجم المخاطر واحتمالات استمرار الأزمة.
وتزداد حساسية الدول المستوردة للطاقة أمام هذه الصدمة، لأن ارتفاع أسعار النفط والغاز لا يبقى محصوراً في محطات الوقود، بل يمتد إلى النقل والإنتاج والكهرباء والبتروكيماويات والأسمدة. ومع ارتفاع كلفة الطاقة، تتعرض الصناعة والاستهلاك لضغوط إضافية، وقد تجد الحكومات نفسها أمام خيارات صعبة بين دعم المستهلكين وحماية الموازنات العامة.

باب المندب.. عندما تصبح المسافة تكلفة

تنبع أهمية باب المندب من كونه جزءاً من الطريق البحري الذي يربط آسيا بأوروبا عبر البحر الأحمر وقناة السويس. وأي ارتفاع في مخاطر الملاحة فيه قد يدفع شركات النقل إلى تغيير مساراتها، ما يعني رحلات أطول واستهلاكاً أكبر للوقود وارتفاعاً في كلفة التأمين والتشغيل. وقد يبدو تغيير المسار حلاً مؤقتاً، لكنه يحمل أثراً اقتصادياً متسلسلاً؛ فزيادة زمن الرحلات تقلل كفاءة تشغيل الأساطيل، وتؤخر وصول الشحنات، وتضغط على الموانئ، وترفع كلفة السلع المستوردة. ومن هنا، لا يحتاج اضطراب باب المندب إلى إغلاق كامل للممر حتى يترك أثراً واسعاً؛ يكفي أن ترتفع المخاطر إلى مستوى يجعل الطريق أقل جدوى بالنسبة إلى شركات النقل.

عندما تتراجع قيمة البدائل

تكمن إحدى أهم نقاط الضغط الاستراتيجي في القدرة على جعل البدائل أقل جاذبية. فالاقتصاد العالمي يستطيع نظرياً إعادة توجيه جزء من التجارة عبر طرق أخرى، لكن البديل ليس مجانياً؛ إذ يعني مسافات أطول وكلفة تشغيل وتأمين أعلى وتأخراً في وصول الشحنات. لذلك، لا تكمن القوة بالضرورة في إغلاق الطريق بالكامل، بل في رفع تكلفة استخدامه إلى مستوى يجعل الحركة الطبيعية عبره أكثر صعوبة.
وهنا تتجسد فكرة «فكّي الكماشة»: هرمز يضيّق خيارات الطاقة، وباب المندب يضغط على طرق التجارة، فيما يؤدي الضغط المتزامن إلى تقليص هامش المناورة أمام الأسواق والقوى الكبرى.

الولايات المتحدة.. حماية الممرات أم استنزاف النفوذ؟

ينتقل التحدي هنا من الاقتصاد إلى ميزان القوة الدولي؛ فالضغط المتزامن على هرمز وباب المندب يختبر قدرة واشنطن العسكرية على إدارة مسرح أمني واسع يمتد من الخليج الفارسي إلى البحر الأحمر، بما يتطلب قوات وقواعد وشبكات لوجستية قادرة على العمل لفترات طويلة. ولا تتعلق المعضلة بحماية السفن فقط بل أيضاً بالحفاظ على القواعد والموانئ ومراكز الصيانة والتموين التي يعتمد عليها الانتشار العسكري الأميركي. كما أن تعرض المنشآت اللوجستية الأميركية للخطر يطرح سؤالاً حول قدرة واشنطن على الحفاظ على انتشار طويل الأمد في بيئة متعددة الجبهات. فالسفن تحتاج إلى ساحل آمن بقدر حاجتها إلى القوة النارية، وكلما اتسعت الجبهات ارتفعت كلفة حمايتها. لذلك، لا يكمن التحدي الأميركي في ردع التهديدات فحسب، بل في تحمل كلفة نفوذ متشعب قد يتحول إلى استنزاف طويل الأمد.

هرمز يضيّق خيارات الطاقة، وباب المندب يرفع كلفة التجارة، والضغط المتزامن على المضيقين يضع واشنطن أمام اختبار صعب بين حماية الممرات الاستراتيجية وتجنب الاستنزاف طويل الأمد

السعودية وكيان الاحتلال.. تضييق هامش الحركة

بالنسبة إلى السعودية، يضيّق الضغط المتزامن على هرمز وباب المندب هامش المناورة أمام صادرات الطاقة والتجارة، ويزيد أهمية الموانئ والطرق البديلة. كما يضع المشاريع اللوجستية والاقتصادية المرتبطة بالبحر الأحمر أمام بيئة أكثر تعقيداً، في وقت تسعى فيه المملكة إلى ترسيخ موقعها كمركز إقليمي للنقل والطاقة.
أما كيان الاحتلال، فتتجاوز أهمية باب المندب حركة التجارة إلى أمن البحر الأحمر وميناء إيلات والاتصال بالأسواق الآسيوية. ومع تزامن التوتر في البحر الأحمر والخليج الفارسي، تتسع دائرة المسؤوليات الأميركية، إذ تصبح واشنطن أمام ضرورة حماية حلفائها وتأمين أكثر من مسار بحري في الوقت نفسه.

الصين وروسيا.. من الصدمة إلى إعادة التموضع

ستكون الصين من أبرز المتأثرين بأي اضطراب واسع في هرمز، نظراً إلى اعتمادها الكبير على واردات الطاقة، وهو ما قد يدفعها إلى تسريع تنويع مصادرها وتعزيز مخزوناتها وتطوير مسارات تجارية بديلة. أما روسيا، فقد تستفيد مرحلياً من ارتفاع أسعار الطاقة ومن إعادة ترتيب بعض طرق التجارة، بما يمنحها هامشاً أوسع للحركة في الأسواق الدولية. لكن الأثر الأعمق قد يظهر على المدى الطويل. فأزمة ممتدة في الممرات الحيوية يمكن أن تدفع دولاً عدة إلى تقليل اعتمادها على منظومة واحدة للأمن والطاقة والتمويل، وتسريع البحث عن ترتيبات تجارية ومالية أكثر تنوعاً. ولا يعني ذلك انهيار النظام المالي الأميركي، لكنه قد يسرّع تحولاً تدريجياً في بنية العلاقات الاقتصادية الدولية، ويمنح القوى الصاعدة مساحة أوسع للمنافسة.

هرمز وباب المندب.. فخّ الاستنزاف الأميركي

لم يعد هرمز وباب المندب مجرد ممرين بحريين، بل تحولا إلى نقطتي ضغط تستنزفان النفوذ الأميركي من بوابتي الطاقة والتجارة. فكل تهديد للممرات يفرض على واشنطن مزيداً من الانتشار العسكري والإنفاق والالتزامات الأمنية، ويضعها أمام معادلة مكلفة: حماية النظام الملاحي العالمي من دون الوقوع في استنزاف طويل الأمد. وهنا تتحول الجغرافيا إلى سلاح استنزاف يختبر حدود القوة الأميركية؛ فكلما اتسعت دائرة التهديدات، ارتفعت كلفة الحفاظ على النفوذ، وأصبح السؤال ليس فقط كيف تحمي واشنطن الممرات، بل إلى متى تستطيع تحمل كلفة حمايتها.

الضفة الغربية.. «الضم الزاحف» يرسّخ الاحتلال

ينتقل كيان الاحتلال في الضفة الغربية من سياسة «إدارة الصراع» إلى فرض واقع جديد يقوم على توسيع الاستيطان، وتقليص الصلاحيات الفلسطينية، وتعزيز السيطرة على الأرض، بما يقود إلى ضمّ فعلي للضفة من دون إعلان رسمي. وتستهدف هذه السياسة تقليص الوجود الفلسطيني وتفتيت التواصل الجغرافي بين التجمعات، بما يعرقل قيام دولة فلسطينية مستقلة ويحرم الفلسطينيين من سيادة حقيقية على أراضيهم.
قبل عام ٢٠٢٢، اعتمد حكومات الاحتلال المتعاقبة، بدرجات متفاوتة، سياسة إبقاء الصراع تحت السيطرة، مع الحفاظ على السلطة الفلسطينية والتنسيق الأمني معها وترك التسوية خياراً نظرياً. لكن وصول حكومة يمينية متطرفة إلى الحكم غيّر هذا النهج، إذ باتت قوى مؤثرة فيها تتعامل مع الضفة باعتبارها جزءاً من «أرض إسرائيل التاريخية»، وتسعى إلى ترسيخ السيطرة عليها، ثم جاءت أحداث ٧ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣ لتسرّع هذه التوجهات. وشملت الإجراءات الصهيونية توسيع الاستيطان والبنية التحتية، والتدخل في التخطيط والبناء، ونقل صلاحيات الإنفاذ والرقابة إلى الإدارة المدنية، بما يضعف المؤسسات الفلسطينية ويفرغ ما تبقى من ترتيبات أوسلو. ويُعد بتسلئيل سموتريتش من أبرز الداعمين لهذا النهج. ومع تصاعد اعتداءات المستوطنين، تتقلص مساحة الفلسطينيين للحفاظ على أراضيهم ومجتمعاتهم، فيما يترسخ واقع الاحتلال على حساب فرص إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

اليمن يرد على التصعيد السعودي.. ضربات تستهدف قاعدة الملك خالد

أعلنت القوات المسلحة اليمنية تنفيذ عملية عسكرية واسعة استهدفت قاعدة «الملك خالد» الجوية في خميس مشيط، بعشرات الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، وفق بيان للمتحدث باسمها العميد يحيى سريع.
وقال العميد سريع إن العملية جاءت رداً على العدوان السعودي والتصعيد العسكري ضد اليمن، مشيراً إلى شن أكثر من ٣٠٠ غارة خلال خمسة أيام بطائرات «F١٥» و«تايفون»، انطلقت من قاعدتي خميس مشيط والطائف واستهدفت مناطق عدة في اليمن.
وأكدت القوات المسلحة اليمنية مواصلة عملياتها العسكرية ضد الأهداف السعودية طالما استمر القصف، متوعدةً بردود أوسع وأشد على أي تصعيد جديد.
وشدد البيان على استمرار معادلة «الحصار بالحصار» و«التصعيد بالتصعيد»، واستهداف التحشيدات العسكرية السعودية حتى وقف الهجمات وإنهاء الحصار المفروض على اليمن.
وتأتي التطورات وسط اشتباكات في عدد من المحافظات، بالتزامن مع غارات سعودية، فيما تؤكد صنعاء استمرارها في مواجهة التصعيد والدفاع عن الأراضي اليمنية، والتمسك بحق اليمن في حماية سيادته واستقلاله الوطني.

هجوم «ياهودين» يثير قلق أوروبا.. موسكو تتحدى التصعيد الغربي

أثار هجوم روسي بطائرة مسيرّة على قطار قرب الحدود الأوكرانية البولندية مخاوف أوروبية من اتساع نطاق الحرب، في وقت تتواصل فيه الضغوط الغربية لدعم كييف عسكرياً وسياسياً. ووقع الهجوم قرب بلدة ياهودين، التي تعد ممراً مهماً للمساعدات الغربية المتجهة إلى أوكرانيا. وحذر مسؤولون أوروبيون من تنامي ما وصفوه بالتهديد الروسي، فيما ترى موسكو أن تحركاتها تأتي في سياق الصراع الدائر ورداً على الدعم العسكري الغربي لكييف.
وقال رئيس الوزراء الفنلندي بيتري أوربو إن روسيا ستظل تهديداً، داعياً إلى مزيد من الدعم والعقوبات. كما حذر المستشار الألماني فريدريش ميرتس من تداعيات انتصار موسكو، مؤكداً ارتباط أمن أوروبا بنتيجة الحرب.
في المقابل، شدد الأمين العام للناتو مارك روته على قدرة الحلف على مواجهة التهديدات الروسية، معلناً أن زيادة الدعم لأوكرانيا ستكون جزءاً من الرد.
ويأتي التصعيد في ظل استمرار الحرب منذ عام ٢٠٢٢، وسط تمسك موسكو بمواقفها الأمنية ومطالبتها بضمانات تحول دون توسع البنية العسكرية الغربية قرب حدودها.